



Distr.  
GENERAL

FCCC/NC/12  
22 November 1995  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



### ملخص تنفيذي للبلاغ الوطني

#### للاتفيا

المقدم بموجب المادتين ٤ و ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة  
الإطارية بشأن تغير المناخ

وفقاً للمقرر ٢/٩ للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، يتعين على الأمانة المؤقتة أن توفر، باللغات الرسمية للأمم المتحدة، الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

ملحوظة: تحمل الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية الصادرة قبل الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف  
الرمز A/AC.237/NC/\_\_\_

يمكن الحصول على نسخ من البلاغ الوطني  
للاتفيا من:

Ministry of Environmental Protection and Development of  
the Republic of Latvia  
25 Peldu iela, LV-1494 Riga

Fax No.: (371 8) 820 442

## مقدمة

١- شاركت لاتفيا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، ووقّعت الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وتم التصديق على هذه الاتفاقية من جانب السائما في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥.

٢- والبلاغ الوطني لجمهورية لاتفيا يوفر للأطراف الأخرى في الاتفاقية معلومات عامة عن لاتفيا، ويقدم معلومات عن انبعاثات غازات الدفيئة، ويلخص السياسة والتدابير الواجب اعتمادها تدريجيا بغية تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٠٠ ومنع هذه الانبعاثات من التزايد مستقبلا.

٣- وقد ارتبطت الصعوبات الرئيسية التي ووجهت في إعداد البلاغ الوطني بالتغيرات العميقة الهادفة إلى انتقال لاتفيا من نموذج الاقتصاد ذي التخطيط المركزي إلى الاقتصاد السوقي، وهي تغيرات تشهدها كافة قطاعات الاقتصاد وإدارة شؤون الدولة والجهات التشريعية في أعقاب انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واستعادة الاستقلال. وعملية إعادة تنظيم هيكل البلد جارية حتى الآن في العديد من قطاعات الاقتصاد التي كانت هي المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة في الماضي. وحيث إنه لم يتيسر حتى الآن الاهتمام إلى نظام لجمع البيانات الإحصائية، يتعذر في الظرف الراهن وضع إسقاطات أو توصيات يمكن التعويل عليها فيما يتعلق باتجاهات التطور الاقتصادي لغاية عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠.

٤- وفضلا عن لاتفيا فإن هناك عددا من البلدان الأوروبية الشرقية - الموقعة على الاتفاقية والتي تجتاز في الظرف الراهن مرحلة انتقال إلى الاقتصاد السوقي. وفي ظل الظروف الخاصة السائدة، توفر الاتفاقية بعض المرونة في إعداد البلاغات الوطنية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٥- وفي سياق البلاغ الوطني لجمهورية لاتفيا تفسر عبارة المرونة على النحو التالي:

(أ) تعيّن سنة ١٩٩٠ سنة أساسا وفقا للاتفاقية إلا أنه تسهيلا للفهم الأفضل للعمليات التي تشهدها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني تعرض، بالإضافة إلى السنة الأساس، معلومات ترتبط ببعض السنوات السابقة.

(ب) جرد الانبعاثات. بما أن الاقتصاد اللاتفيا يشهد منذ عام ١٩٩٠ تغييرات جذرية استحالة تقييم الأنشطة الصناعية في بعض القطاعات الفرعية باستثناء إنتاج الأسمت وتقييم انبعاثات غازات الدفيئة وفقا للمنهجية التي أوصى بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التابع لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. ولذلك توفر انبعاثات أكاسيد النيتروز، وأوّل أكسيد الكربون والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية ذات الصلة بالصناعات والقطاعات التي تستخدم محاليل، استنادا إلى السجلات الإحصائية لمركز البيانات البيئية اللاتفيا. وتقيّم مصارف ثاني أكسيد الكربون في مجال الحراجة بالتقيد بمنهجية وكالة الحماية البيئية في الولايات المتحدة باستخدام قاعدة بيانات إدارة الغابات في وزارة الزراعة.

(ج) إسقاط الانبعاثات. بالرغم من أن الفصل الرابع يعنى بجميع القطاعات الاقتصادية فإن التقييم الكمي الممكن التعويل عليه لكفاءة التدابير الهادفة إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لا يمكن إجراؤه إلا في قطاع الطاقة.

### معلومات عامة عن جمهورية لاتفيا

٦- تقع لاتفيا في طرف المنبسط الشرقي الأوروبي من سواحل بحر البلطيق. وموقع لاتفيا وقربها من المحيط الأطلسي يحددان مناخها وهو يتميز بحارته المعتدلة صيفا وبرده المعتدل شتاء وكثرة أعاصيره. وتبلغ مساحة أراضيها الكلية ٦٠٠ ٦٤ كيلومتر مربع، بما في ذلك ٣٩ في المائة من الأراضي المزروعة و٤٤ في المائة من الأحراج والجنيبات والحدائق الصغيرة. وعدد سكان لاتفيا في عام ١٩٩٠ كان يبلغ زهاء ٢,٧ مليون نسمة.

٧- ويجتاز الاقتصاد اللاتفي مرحلة انتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد سوقي وأحدث هذا الانتقال تغييرات ذات شأن في كافة قطاعات الأنشطة الحكومية ولا سيما قطاع الطاقة والقطاع الصناعي. ولا يملك قطاع الطاقة اللاتفي موارد هائلة حيث تُستورد ٥٠ في المائة من الكهرباء و ٩٠ في المائة من الوقود، ومن ثم فإن الانتقال إلى أسعار السوق بالنسبة إلى الموارد الطاقية أثر تأثيرا سلبيا شديدا على الاقتصاد اللاتفي وكان واحدا من الأسباب التي أدت إلى فقدانه القدرة على المنافسة.

٨- ويمر التشريع اللاتفي، إثر نيل الاستقلال، بمرحلة تحول. والقوانين التشريعية التي سنت وتمت الموافقة عليها بعد نيل الاستقلال نافذة في الظرف الراهن جنبا إلى جنب مع القوانين التشريعية التي استخدمت في جمهورية لاتفيا الاشتراكية السوفياتية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

### جرد الانبعاثات

٩- يتم النظر، في سياق جرد غازات الدفيئة في لاتفيا، في الغازات التالي ذكرها: ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان، أكسيد النيتروز، أكاسيد النيتروز، أول أكسيد الكربون، والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية. وترد في الجدول الموجز م-١ بيانات الجرد المتعلقة بالانبعاثات عام ١٩٩٠. ويقدر، باستخدام معامل إمكانية الاحترار العالمي أن إجمالي ما خُفض من انبعاثات غازات الدفيئة في عام ١٩٩٠ بلغ ٦٣٢ ٢٧ جيغرام بمكافئها من ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك ما نسبته ٨٣,١ في المائة من ثاني أكسيد الكربون، و١٤,١ في المائة من غاز الميثان و-٢,٨ في المائة من أكسيد النيتروز.

١٠- واحتراق الوقود هو المصدر الرئيسي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في حين أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للانبعاثات من غاز الميثان. وقد غطت مصارف ثاني أكسيد الكربون في لاتفيا في عام ١٩٩٠ نحو ٥٠ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

١١- وانخفض المجموع التراكمي من انبعاثات غازات الدفيئة في لاتفيا على مدى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ انخفاضاً مشهوداً بالنظر إلى عمليات إعادة تنظيم الهياكل الأساسية وتدني الإنتاج وتشردم عدة قطاعات صناعية والزراعة الجماعية.

### السياسات والتدابير الرامية إلى الحد من تغير المناخ

١٢- لم توضع أي سياسة وطنية بعينها للحد من تغير المناخ في لاتفيا. وتمثل السياسة المناخية إلى حد كبير في خليط من السياسة الواقية للبيئة والاستراتيجيات الإنمائية في قطاعات اقتصادية شتى.

الجدول الموجز م-١- جرد انبعاثات غازات الدفيئة (جيفاغرام) في لاتفيا عام ١٩٩٠

مركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية	أول أكسيد الكربون	أكاسيد النيتروز	أكسيد النيتروز	غاز الميثان	ثاني أكسيد الكربون	مصدر وفئات مصارف غازات الدفيئة
٦٧,٧٢٢	٣٦٣,١٢	٩٠,١٣٥	٢,٣٨	١٥٨,٩٢	٢٢ ٩٧٦,٣	مجموع الانبعاثات والمصارف
٥٥,٣٢٤	٣٦٣,١٢	٩٠,١٣٥	١,٠٣	٤,١٦٧	٢٢ ٦٠٥,٦	١- الطاقة إجمالاً
٥٥,٣١٥	٣٦٣,١٢	٩٠,١٣٥	١,٠٣	٢,٣٦٨	٢٢ ٥٠٦,٦	١-ألف احتراق الطاقة
٠,٦٤٨	٢٢,٧٢٧	١٥,٢٣٣	٠,٠٧	٠,٥٠٩	٨ ٢٧٤,٤	١-ألف-١ الطاقة والتحويل
					٣٤,٥	١-ألف-أ المقنود في - النقل
٠,٠٩٩	٠,٩٣٩	٣,٣٦٢	٠,٠١٤	٠,٠٥٩	٢ ٦٨٠,٤	١-ألف-٢ الصناعة
٥٤,١٩٩	٣٢٩,٠٧	٦٥,٨٣٣	٠,١٠٨	١,٤٨٦	٥ ٦٦٠,٦	١-ألف-٣ النقل
٠,١٧٩	٤,٤١٤	٢,٧١١	٠,٠٢٩	٠,١٨٤	٣ ١٤٠,٣	١-ألف-٥ تدفئة المساكن
٠,١٢٤	٤,٧٨٩	١,٥٨٢	٠,٠١٦	٠,١٠٨	١ ٤٤٩,٧	١-ألف-٦ الزراعة/الحراثة
٠,٠٦٦	١,١٧٩	١,٤٢٤	٠,٠٧٩٣	٠,٠٢٢	١ ٣٦٥,٧	١-ألف-٧ غير ذلك
٠,٠٠٩				١,٧٩٩		١-ألف-٨ الانبعاثات الهارب من الوقود
					٣٧٠,٧	٢- العمليات الصناعية
					٣٧٠,٧	٢-ألف-١ إنتاج الأسمنت
٧,٣٩٨						٢- المحاليل وغيرها من المنتجات
١,١١٩						٢-ألف إزالة الشحوم والتنظيف الجاف
٠,٦٨٠						٢-ألف المنتجات الكيماوية
٥,٥٩٩						٣- جيم غير ذلك
			١,٣٥١	١١,٢٧		٤- الزراعة

المركبات المضوية المتطيرة غير الميثانية	أول أكسيد الكربون	أكاسيد النيتروز	أكسيد النيتروز	غاز الميثان	ثاني أكسيد الكربون	مصدر وفئات مصارف غازات الدفينة
				٩٧,٩٦		٤-ألف التخمر المعوي
				١٣,٣١		٤-باء النفايات الحيوانية
			١,٣٥١			٤-جيم التربة الزراعية
					(١٤ ٣٠٠٠)	٥- تغيير استخدام الأرض
					(١٤ ٣٠٠٠)	٥-جيم الأحراج المدارة
				٤٣,٥		٦- النفايات
				٤٣,٥		٦- مدافن قمامة

### ١٣- مفاهيم وخطط إنمائية تخص القطاعات الاقتصادية اللاتفية:

- الخطة المتعلقة بسياسة الحماية البيئية (وُضعت وأقرت في عام ١٩٩٥):
- الإسقاط المتعلق بالتنمية الاقتصادية اللاتفية (وضع في عام ١٩٩٤):
- برنامج الاستثمار العام (وضع في عام ١٩٩٤):
- برنامج التثبيت الاقتصادي الكلي (وضع في عام ١٩٩٤):
- الخطة الرئيسية في مجال الطاقة الخاصة بلاتفيا (وضعت في عام ١٩٩٤):
- برنامج التنمية الوطنية للنقل بالسيارات (وضع في عام ١٩٩٤ في إطار البرنامج الوطني لتطوير النقل):
- برنامج التنمية الحراجية (وضع في عام ١٩٩٢):
- السياسة المتعلقة بالتنمية الحراجية (وضعت عام ١٩٩٤):
- مفهوم الاستراتيجية الوطنية في المناطق الريفية (وضع عام ١٩٩٤):
- مفهوم الاستراتيجية الوطنية في مجال الصناعة (وضع في عام ١٩٩٥).

١٤- صيغت أهداف السياسة المناخية الوطنية في إطار الخطة المتعلقة بسياسة الحماية البيئية. ويتم السعي الجاد لتحقيق تحسن كبير في نوعية البيئة حيث تتسبب النوعية البيئية في مخاطر عالية، والسعي في الوقت نفسه للحوؤل دون تردي النوعية البيئية في بقية أنحاء الإقليم الوطني. كما ترمي الخطة المتعلقة بسياسة الحماية البيئية إلى دمج الجهود الخاصة بالحماية البيئية في جميع قطاعات وجوانب الحياة. وعملا بالمادة ٤-٢(أ) من الاتفاقية بشأن تغير المناخ القائلة بأن تعتمد الأطراف سياسات وطنية وتتخذ تدابير مناظرة بشأن التخفيف من تغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المصدر وحماية وتعزيز مصارف وخزانات غازات الدفيئة لديها. وستظهر هذه السياسات والتدابير أن البلدان المتقدمة آخذة بزمام المبادرة إلى تعديل الاتجاهات الأطول أجلا للانبعاثات البشرية المصدر بما يتفق مع هدف الاتفاقية مع الإقرار بأن العودة بحلول نهاية هذا العقد إلى مستويات سابقة للانبعاثات البشرية المصدر من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال ستسهم في تحقيق ذلك التعديل ومع مراعاة الاختلافات في نقاط البدء بالنسبة لهذه الأطراف ونهجها وهيكلها الاقتصادية وقواعد مواردها وضرورة الحفاظ على نمو اقتصادي قوي ومستدام والتكنولوجيات المتاحة، وغير ذلك من الظروف المنفردة، فضلا عن ضرورة تقديم مساهمات منصفة ومناسبة من جانب كل من هذه الأطراف في الجهد العالمي المتعلق بهذا الهدف. وعملا بالمادة ٤-٢(أ) من الاتفاقية بشأن تغير المناخ التي وقعتها لاتفيا، تتمثل الأهداف المذكورة ذات الصلة بغازات الدفيئة في تثبيت انبعاثات هذه الغازات بحلول عام ٢٠٠٠ عند حد لا يتجاوز مستويات انبعاثات عام ١٩٩٠. وبالنظر إلى عملية إعادة تنظيم الهياكل الاقتصادية الجارية لا ينتظر أي من القطاعات حدوث نمو سريع في الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية قبيل عام ٢٠٠٠. بالإضافة إلى ذلك ستقل مستويات النشاط عن مستوياته لعام ١٩٩٠. وترتبطا على ذلك لن تتزايد انبعاثات غازات الدفيئة مقارنة بعام ١٩٩٠. بيد أن هذه المستويات قد تتصاعد بعد عام ٢٠٠٠ أو حتى قبل ذلك إن حدثت تغييرات تعذر التنبؤ بها وإن اختلف النمو الاقتصادي الفعلي اختلافا ملحوظا عن السيناريوهات المتوقعة. وعلى هذا الأساس ينظر في التدابير المميزة لظروف لاتفيا المقررة والمنفذة على حد سواء.

١٥- والسياسة والتدابير المناخية الممكن اتخاذها في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية يمكن التعبير عنها بالجمع بين المتطلبات الرئيسية للتنمية القطاعية والمبادئ الرئيسية للحماية البيئية. وأهم الإجراءات المتصلة بالسياسة المناخية ترتبط بقطاعي الطاقة والنقل. ويرد في الجدولين م-٢ إلى م-٤ تلخيص للسياسة والتدابير الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في جميع قطاعات الاقتصاد.

الجدول الموجز م-٢ السياسات والتدابير الرامية إلى الحد من مستويات انبعاث ثاني أكسيد الكربون

الدراسات العلمية	الإجراءات الطوعية	التدابير الحكومية	التثقيف، الإعلام	التعاون	التدابير الاقتصادية	القطاعات
١- تطوير تكنولوجيات مبتكرة (قيد التنفيذ) ٢- إجراء دراسات بشأن مصادر الطاقة البديلة (الشمسية، طاقة الرياح) (قيد التنفيذ) ٣- دراسات تتعلق بالعزل الحراري للمباني (قيد التنفيذ)	١- وقود أحفائي محلي (أخشاب، خث) سيحد نطاقاً للاستخدام الأوسع من الهيدروجينية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتراوح بين ٢ و٤ في المائة (قيد التنفيذ) ٢- الحد من فقدان الحرارة بإحكام غلق النوافذ في فصل الشتاء (نقذ)	١- أسعار سوقية حرة للوقود (نقذ) ٢- تنظيم حملات اقتصاد في الطاقة (نقذ) ٣- استحد إعادة بناء شبكات التسخين من فقدان الحرارة ومن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣ في المائة (قيد التنفيذ) ٤- سيحد تركيب عدادات التدفئة من استهلاك الحرارة ومن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٠ في المائة (قيد التنفيذ) ٥- استخدام الطاقة البديلة - تشييد محطات كهربائية على الأنهار الصغيرة (قيد التنفيذ) ٦- توفير الدعم المالي للبحوث العلمية	تدابير إثارة الوعي العام - التحذير الأخير (٩٥/٢/١١) كرس لأثر غازات الدفينة في المناخ (نقذ)	تدابير الموارد الطبيعية (نقذ)	١- ضريبة الموارد الطبيعية (نقذ) ٢- فرض مكوس متميزة على أنواع مختلفة من الوقود لنافذة الغاز سيحد من انبعاثات الغازات بنسبة ٦ في المائة (مخطط له)	الطاقة ١- احتراق الوقود ١- ألف - ١ - إنتاج وتحويل الطاقة



الدراسات العلمية	الإجراءات الطوعية	التدابير الحكومية	التثقيف، الإعلام	القوانين	التدابير الاقتصادية	القطاعات
تطوير إنتاج وسائل ومعدات نقل حديثة وغير ضارة بالبيئة (نفذ)	زيادة الاعتماد على الدراجات في التنقل (قيد التنفيذ)	١- إدخال تغييرات على الهياكل الأساسية من أجل الاتجاه إلى النقل المائي والنقل الحديدي (نفذ) ٢- وضع قيود على النقل بالوسائل الخاصة داخل المدن (قيد التنفيذ)	تثقيف العربات (نفذ) سائقي	١- لوائح مشددة تخص السيارات السنوي (نفذ) ٢- تحديد للسرعة (نفذ)	فرض مكوس متميزة على أنواع مختلفة من البنزين (نفذ)	١- الف-٣ النقل
دراسات تتعلق بالعزل الحراري للمباني (قيد التنفيذ)	الحد من فقدان الحرارة بإحكام غلق النوافذ في فصل الشتاء (نفذ)	١- العمل بأسعار السوق الحرة بالنسبة لكافة أنواع الوقود (نفذ) ٢- إدخال تحسينات على نظام النقل العام (نفذ)	إعلانات فيما يخص الاقتصاد في الحرارة عن طريق وسائل الإعلام (نفذت)	ضريبة الموارد الطبيعية (مخطط لها)	ضريبة الموارد الطبيعية (مخطط لها)	١- الف-٥ المساكن تد فئمة
	توضيب الأراج، تنظيم حملات غراسة الأشجار (قيد التنفيذ)	١- خدمات تفتيش الغابات (نفذت) ٢- حفظ وتجديد الموارد الحراجية (نفذ) ٣- نظام الإشراف على استخدام الأراضي (قيد التنفيذ)	تعزيز الوعي العام بأهمية الأحراراج بوصفها رتتي هذا الكوكب، إعلانات عن طريق وسائل الإعلام (قيد التنفيذ)	قوانين تتعلق بإدارة الأراضي والأحراراج	فرض غرامات على قطع الأشجار غير المرخص	٥- تغيير الأراضي ٥- جيم الأحراراج المدارة

95-64216F1

## الجدول الموجز م-٢ السياسات والتدابير الرامية إلى الحد من مستويات انبعاث غاز الميثان

الدراسات العلمية	الإجراءات الطوعية	التدابير الحكومية	التثقيف، الإعلام	التوازن	التدابير الاقتصادية	القطاعات
تطوير تكنولوجيات لغرض تحسين احتراق الوقود (قيد التنفيذ)		١- العمل بأسعار السوق الحرة للوقود (ننذ) ٢- تنظيم حملة من أجل الاقتصاد في الطاقة (ننذ) ٣- سيساعد تركيب عدادات الحرارة على الحد من استهلاك الحرارة وانبعاثات غاز الميثان بما نسبته ١,٥ في المائة (ننذ) ٤- استخدام الطاقة البديلة - إقفاصة المحطيات الهيدروكهربائية على الأنهار الصغيرة (قيد التنفيذ) ٥- توفير الدعم المالي للبحوث العلمية (مخطط له)	تدابير إثارة الوعي العام، التحذير الأخير (٩٥/٢/١١) المكرس لأثر غازات الدفيئة في المناخ (ننذ)	ضرر يبية الموارد الطبيعية (ننذ) ٢- فرض غرامات على الأعمال المتضمنة إلى تسرب الغاز (ننذ)	ضرر يبية الموارد الطبيعية (ننذ) ٢- فرض غرامات على الأعمال المتضمنة إلى تسرب الغاز (ننذ)	١- الطاقة ١- ألف احتراق الوقود ١- باء ١ - الغاز الطبيعي
توفير آخر ما تم صنعه من المعدات لشركات الغاز (قيد التنفيذ)		١- العمل بأسعار السوق الحرة فيما يخص الوقود (ننذ) ٢- توفير خدمات التفتيش الذي على إدارة الغاز وتوفير الدعم المالي (ننذ) ٣- سيساعد تركيب عدادات للغاز على الحد من الاستهلاك والانبعاثات من غاز الميثان بنسبة ١ إلى ٢ في المائة (قيد التنفيذ) ٤- توفير الدعم المالي للبحوث العلمية		ضرر يبية الموارد الطبيعية، قوانين حماية الهواء (ننذ)	ضرر يبية المواد الطبيعية (ننذ)	١- باء انبعاثات الوقود الهارب

الدراسات العلمية	الإجراءات الطوعية	التدابير الحكومية	التثقيف، الإعلام	التواخين	التدابير الاقتصادية	التقطعات
الدراسات العلمية	الإدارة الأكثر كفاءة للمزارع الخاصة، مقارنة بالمزارع الكبيرة: تخزين السماد الطبيعي في ظروف تتسم بالفعالية، وتخصيب التربة به في الوقت المناسب	العمل بأسعار السوق الحرة فيما يخص موارد الطاقة والعلف بسبب خفضها في الماشية (ننذ)	تدريب المزارعين (ننذ)	سن قوانين جديدة (قيد التنفيذ)	فرض غرامات على إلقاء النفايات غير المرخص	٤- الزراعة ٤-ألف التخمر المعوي ٤-بأء النفايات الحيوانية
١- دراسة استخدام الغاز الأحيائي (مخطط له) ٢- تطوير تكنولوجيات استخدام النفايات التي تم تدويرها (قيد التنفيذ)	١- العمل على فرز النفايات (مخطط له) ٢- الحد من مبلغ النفايات (مخطط له)	١- إقامة إدارة لتنظيم التخلص من النفايات (مخطط له) ٢- تشييد محطات لمعالجة النفايات (مخطط له) ٣- توفير الدعم المالي للدراسات العلمية (مخطط له)	دورات تدريبية في المعاهد والمدارس الثانوية	سن قوانين جديدة (قيد التنفيذ)	فرض غرامات على إلقاء النفايات غير المرخص	٦- النفايات ٦-ألف مدافن القمامة

الجدول الموجز م-٤ السياسات والتدابير الرامية إلى الحد من مستويات انبعاث أكسيد النيتروز

الدراسات العلمية	الإجراءات الطوعية	التدابير الحكومية	التثقيف، الإعلام	التدابير المتعددة	التدابير الاقتصادية	التدابير الاقتصادية	التدابير الاقتصادية	التدابير الاقتصادية
		١- العمل بأسعار السوق الحرة والنسبة للوقود (نفذ) ٢- تنظيم حملة للاقتصاد في الطاقة (نفذ) ٣- سيساعد تركيب عدادات الحرارة على خفض استهلاك الحرارة وانبعاثات أكسيد النيتروز بنسبة ١.٥ في المائة (مخطط له) ٤- استخدام الطاقة البديلة - إقامة محطات كهرومائية على الأنهار الصغيرة (قيد التنفيذ) ٥- توفير الدعم المالي للبحوث العلمية (مخطط له)	عمل يرمي إلى إثارة الوعي العام - الإصدار الأخير (٩٥/٢/١١) مكرس لأثر غازات الدفيئة في المناخ	ضرر بيبة الطبيعية (مخطط لها)	ضرر بيبة الطبيعية (مخطط لها)	ضرر بيبة الطبيعية (مخطط لها)	ضرر بيبة الطبيعية (مخطط لها)	الطاقة ١- ألف احتراق الوقود ١- ألف - ١ إنتاج وتحويل الطاقة
وضع توصيات مستدامة علميا (قيد التنفيذ)	١- إتاحة التخزين السليم للمخضبات العضوية (قيد التنفيذ) ٢- تخصيص التربة على النحو السليم	١- العمل بأسعار السوق الحرة للمخضبات العضوية لمنع تدميرها (نفذ) ٢- توفير الدعم للدراسات العلمية (مخطط له)	إسداء المشورة والمساعدة للمزارعين (نفذ)	سن قوانين بشأن إدارة الأراضي (المرفق، الجدول ٤-٢) (نفذ)	إسداء المشورة والمساعدة للمزارعين (نفذ)	سن قوانين بشأن إدارة الأراضي (المرفق، الجدول ٤-٢) (نفذ)	سن قوانين بشأن إدارة الأراضي (المرفق، الجدول ٤-٢) (نفذ)	٤- الزراعة ٤- جيم الزراعية

## الإسقاطات

١٦- تشكل الإسقاطات الاقتصادية الكلية لعام ٢٠٠٠ وعملية جرد انبعاثات غازات الدفيئة لعام ١٩٩٠ وتقييم كفاءة السياسات المتبعة لمواجهة تغير المناخ الأساس الذي تقوم عليه الإسقاطات المتعلقة بغازات الدفيئة.

١٧- يوضع الإسقاط الاقتصادي الكلي بالارتكاز على سيناريوهات ثلاثة للتنمية الاقتصادية. ويعتبر النمو المحتمل للاستثمارات العامل الأساسي الذي يعزز زيادة النمو الاقتصادي الذي يتوقف إلى حد كبير على السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمدها الحكومة.

١٨- وطبقا للسيناريو الأول، الذي سيعتمد اعتباره سيناريو متشائما، يفترض أن تحقق الحكومة في الظفر بالأدوات المناسبة لإنماء الاستثمارات على نحو أكثر كفاءة. وفي هذه الحالة من الجائز أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أثناء عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ نموًا لا يذكر والنمو الذي يبدأ في عام ١٩٩٦ فقط قد يتراوح ما بين ٣ و٤ في المائة في السنة.

١٩- ويرتكز السيناريو الثاني على الافتراض القائل بأن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦ في المائة. والبيانات المتعلقة بهذا السيناريو تعرض بتفصيل كبير لأنه يعتبر السيناريو الأكثر واقعية. وترد في المرفق بالفصل الخامس من البلاغ بأكمله جداول تخص كل سيناريو.

٢٠- ووفقا للسيناريو الثالث يفترض أن تنجح الحكومة في التعجيل بعملية الاستثمار الأمر الذي ينتج عنه نمو في الناتج المحلي الإجمالي يشهده بالفعل عام ١٩٩٥ نسبه ٤ في المائة. وأسرع نمو (ما بين ٧ و٨ في المائة في السنة) يتوقع أن يحدث في ١٩٩٨ و١٩٩٩. ويرد في الجدول م-٥ بيان عملي بالافتراضات الأساسية المستخدمة لوضع الإسقاطات الاقتصادية الكلية.

### جدول موجز م-٥ - افتراضات أساسية فيما يخص التوقعات الاقتصادية الكلية

المؤشرات (بملايين اللاتات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٣)	عام ١٩٩٠	الانخفاض (بالنسبة المئوية بحلول عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٠)
الناتج المحلي الإجمالي	٢ ٩٥٢	(-٤٠٪) - (-٢٥٪)
إنتاج الطاقة	٣٦٥,٨	(-٢٢٪) - (-١٥٪)
الصناعة التحويلية	٢ ٠٥٣,٥	(-٥٤٪) - (-٣٧٪)
النقل	١ ١٢١,٦	(-٢٥٪) - (-٦٪)

ويرد في الجدول م-٦ إسقاط إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة عام ٢٠٠٠ (السيناريو الثاني الذي يقابل معدلات نمو اقتصادي متوسطة ونمو أقصى في الناتج المحلي الإجمالي بعيد عام ١٩٩٦ بما نسبته ٦ في المائة سنويا).

**جدول موجز م-٦ - إسقاطات بانبعثات غازات الدفيئة (جيفاغرام)  
في لاتفيا عام ٢٠٠٠**

غازات الدفيئة	١٩٩٠	٢٠٠٠ (س-٢)
ثاني أكسيد الكربون	٢٢ ٩٧٦	١٦ ٩٥٦
مصرف ثاني أكسيد الكربون	(١٤ ٣٠٠-)	(٨ ٩٤٠-)
غاز الميثان	١٥٩	١١٤,١٥
أكسيد النيتروز	٢,٣٨	١,٤٣
أكاسيد النيتروز	٩٠,١٣	٥٢,٤٨
أول أكسيد الكربون	٣٦٣,١٢	٢٧٨,٢٣
المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية	٦٢,٧	٣٩,١٩

٢١- ويعزى الانخفاض المشهود في انبعثات غازات الدفيئة إلى إعادة تنظيم هياكل جميع قطاعات الاقتصاد. ومما سييسر هذه العملية، من ناحية أخرى، السياسات والتدابير المشار إليها في الجدول م-٢ وم-٣ وم-٤، وتقييم كفاءة الإجراءات المنفذة ممكن إلى حد ما في قطاع الطاقة دون سواه للسببين التاليين:

- لأنه لا خبرة للاتفيا بتقييمات من هذا القبيل؛

- ولم تتوخَّ أي ممارسة تتمثل في تجميع التدابير الهادفة إلى الحد من انبعثات غازات الدفيئة وغيرها من ملوثات الهواء في لاتفيا سابقا.

٢٢- والبيانات التي يتضمنها الجدول م-٦ تكشف أن انبعثات ثاني أكسيد الكربون عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بعام ١٩٩٠ ستخفض بنسبة ٢٦ في المائة، وغازات الميثان بنسبة ٢٨ في المائة وأكسيد النيتروز بنسبة ٤٠ في المائة. وسوف ينخفض بما نسبته ٢٧ في المائة إجمالي انبعثات غازات الدفيئة معبرا عنه بجيفاغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (إمكانية الاحترار العالمي)، مقارنة بعام ١٩٩٠.

## الملاحظة المنتظمة والدراسات

٢٣- تقوم المؤسسات الخاضعة لمبيد (MEPARD) والوكالة الهيدروميتيورولوجية التابعة لوزارة النقل بعمليات ملاحظة وكشف للتغيرات المناخية. والملاحظات وقواعد البيانات المناخية تساعد العلماء على الفهم الأفضل للتغيرات المناخية في لاتفيا وعبر أنحاء العالم. وتجري دراسات ذات صلة بالقضايا الآتية الذكر بدعم من مجلس العلوم اللاتفي ويضطلع بها في الجامعات اللاتفية. وأهم الدراسات هي الآتية:

- القياس الطيفي والكيمياء الضوئية للهواء الملوث؛
- النظم البيولوجية الكاشفة ونظم التقييم النوعي للبيئة؛
- استخدام أساليب الرصد البيولوجي المبتكرة في أحواض المياه النقية؛
- دورة الكربون العضوي والعناصر من أصل أحيائي في النظام الايكولوجي لخليج ريغا.

٢٤- وهناك بحوث استقصائية تطبيقية مرتبطة بتطوير أساليب الاقتصاد في الطاقة عند التدفئة فضلا عن بحوث في ميدان الأساليب الكثيفة الاستخدام للطاقة وغير الضارة بالبيئة من أجل إنتاج الطاقة.

٢٥- وعلى أثر استعادة السيادة الوطنية يقوم العلماء اللاتفيون تدريجيا بتنفيذ البرنامج المتعلق بتغير المناخ العالمي. بيد أن التعاون اسمي ولا يحظى بأي دعم مالي من المصادر الدولية ولا من الميزانية الوطنية.

## التثقيف والتدريب وتوعية الجمهور

٢٦- خلال السنوات الثلاث الماضية أنشئت شبكات عريضة من الدراسات المتصلة بالحماية البيئية في المدارس والجامعات اللاتفية. ونتيجة لذلك ساعدت جهود أساتذة المدارس والمجتمع الأكاديمي على المساهمة الأولية القيمة في تثقيف الجمهور عامة والجيل الصاعد خاصة بشأن القضايا البيئية وآثارها المحتملة في تغير المناخ العالمي.

-----